

جدول (٢٧): الودائع لدى البنوك^١

(مليون جنيه)

		مارس-٠٨*		# فبراير-٠٨		ديسمبر-٠٧		مارس-٠٧		مارس-٠٦		مارس-٠٥		مارس-٠٤		مارس-٠٣	
إجمالي الودائع		٧٥٢,٨٤٠	٧٣٤,٤٩٢	٧٠٩,٤٦١	٥٩٧,٠٦٣	٥٩٧,٠٦٣	٥٥٥,٠٠٠	٥٠٧,١٦١	٤٤٨,٦٤٦	٣٨٦,٩٢٢							
		(٢٦,١)	(٢٣,٦)	(١٩,٥)	(٧,٦)	(٧,٦)	(٩,٤)	(١٣,٠)	(١٦,٠)	(١٩,١)							
بالعملة المحلية		٥٤٦,١٢٠	٥٣٩,٦٩٣	٥١٦,٤٤٨	٤١٩,٨٥٧	٤١٩,٨٥٧	٣٩٦,٠٥٩	٣٥٥,٦٣٨	٣٠٤,١٥٧	٢٦٩,٧٠٦							
بالعملة الأجنبية		٢٠٦,٧٢٠	١٩٤,٧٩٩	١٩٣,٠١٣	١٧٧,٢٠٦	١٧٧,٢٠٦	١٥٨,٩٤١	١٥١,٥٢٣	١٤٤,٤٨٩	١١٧,٢١٦							
الودائع غير الحكومية ^٢		٦٦٣,٥٣٩	٦٤٦,٢٣٤	٦٢٤,٥٥١	٥٣١,٥٣٠	٥٣١,٥٣٠	٤٦٨,٢٤٨	٤١٩,٥٠٩	٣٦٨,٥١٥	٣٢١,٦٩٧							
		(٢٤,٨)	(٢٢,٣)	(١٩,٧)	(١٣,٥)	(١٣,٥)	(١١,٦)	(١٣,٨)	(١٤,٦)	(١٧,٢)							
بالعملة المحلية		٤٩٠,١٨٧	٤٨٢,٩٤٠	٤٦٢,٧٥٨	٣٨٤,٠٢٥	٣٨٤,٠٢٥	٣٣٨,٠٧٣	٢٩٥,٣١٢	٢٤٨,٣٤٢	٢٢٣,١١٤							
بالعملة الأجنبية		١٧٣,٣٥٢	١٦٣,٢٩٤	١٦١,٧٩٣	١٤٧,٥٠٥	١٤٧,٥٠٥	١٣٠,١٧٥	١٢٤,١٩٧	١٢٠,١٧٣	٩٨,٥٨٣							
الودائع الحكومية		٨٩,٣٠١	٨٨,٢٥٨	٨٤,٩١٠	٦٥,٥٣٣	٦٥,٥٣٣	٨٦,٧٥٢	٨٧,٦٥٢	٨٠,١٣١	٦٥,٢٢٥							
		(٣٦,٣)	(٣٣,٧)	(١٧,٨)	-(٢٤,٥)	-(٢٤,٥)	-(١,٠)	(٩,٤)	(٢٢,٩)	(٢٩,٧)							
بالعملة المحلية		٥٥,٩٣٣	٥٦,٧٥٣	٥٣,٦٩٠	٣٥,٨٣٢	٣٥,٨٣٢	٥٧,٩٨٦	٦٠,٣٢٦	٥٥,٨١٥	٤٦,٥٩٢							
بالعملة الأجنبية		٣٣,٣٦٨	٣١,٥٠٥	٣١,٢٢٠	٢٩,٧٠١	٢٩,٧٠١	٢٨,٧٦٦	٢٧,٣٢٦	٢٤,٣١٦	١٨,٦٣٣							
ملاحظات (نسبة مئوية)																	
معدل الدولار في إجمالي الودائع		٢٧,٥	٢٦,٥	٢٧,٢	٢٩,٧	٢٩,٧	٢٨,٦	٢٩,٩	٣٢,٢	٣٠,٣							
معدل الدولار في الودائع غير الحكومية		٢٦,١	٢٥,٣	٢٥,٩	٢٧,٨	٢٧,٨	٢٧,٨	٢٩,٦	٣٢,٦	٣٠,٦							
معدل الدولار في الودائع الحكومية		٣٧,٤	٣٥,٧	٣٦,٨	٤٥,٣	٤٥,٣	٣٣,٢	٣١,٢	٣٠,٣	٢٨,٦							

المصدر: البنك المركزي المصري.

() معدل النمو عن الفترة المقابلة في العام السابق.

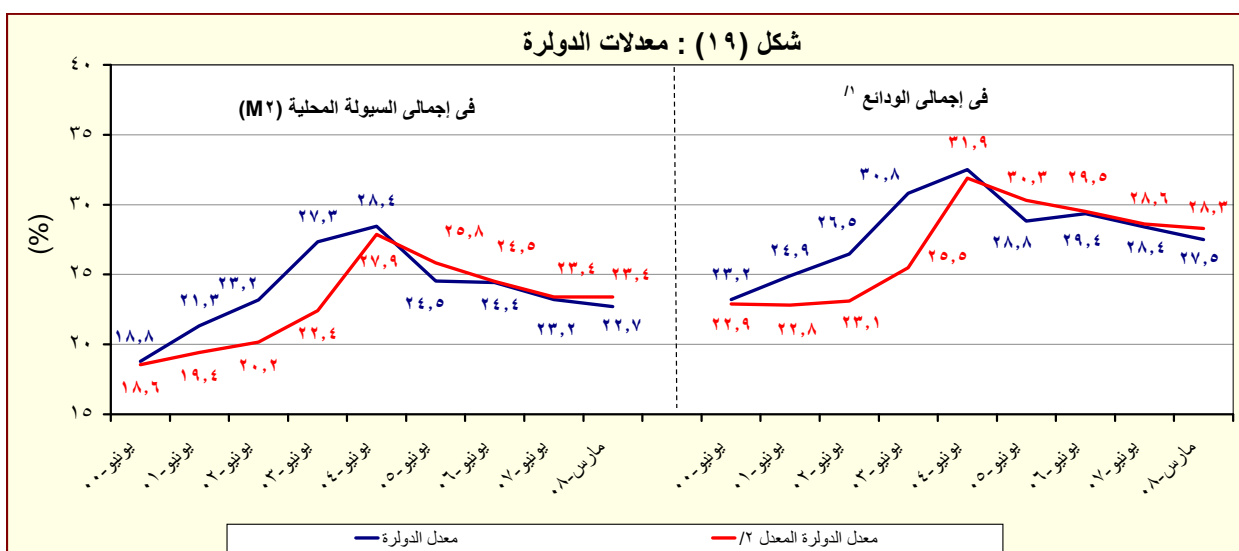
* بيانات مبدئية.

بيانات معدلة.

١/ لا تشمل الودائع لدى البنك المركزي.

٢/ تشمل ودائع كل من قطاع الأعمال العام والخاص والقطاع العائلي وغير المقيمين (قطاع العالم الخارجي). لا تشمل شبكات وحالات تحت التحصيل.

شكل (١٩): معدلات الدولار



المصدر: البنك المركزي المصري.

١/ بخلاف الودائع لدى البنك المركزي المصري.

٢/ يشير إلى معدل الدولار بعد تحييد أثر تغير سعر الصرف على المكون الأجنبي في جملة الودائع. وعلى سبيل المثال فإن معدل الدولار في إجمالي الودائع في يونيو ٢٠٠٢ كان ينبغي أن يبلغ ٢٣,٠١% بدلا من ٢٦,٥% في حالة عدم حدوث تغيير في سعر الصرف خلال العام السابق.